

ما هو التضخم؟

سيدا أونر
Ceyda Oner



قد

تكون كلمة «التضخم» من أكثر الكلمات شيوعاً في علم الاقتصاد. لكن التضخم أعرق بلدانا في غياب فترات طويلة من عدم الاستقرار. وغالبا ما يطمح المسؤولون في البنوك المركزية إلى إطلاق مسمى «صقور التضخم» عليهم. وقد فاز سياسيون في الانتخابات بوعود أعطوها بمكافحة التضخم، فقط لكي يخسروا السلطة بعد فشلهم في تحقيق ذلك. بل إن الرئيس الأمريكي جيرالد فورد أعلن في عام ١٩٧٤ أن التضخم هو العدو العام الأول للولايات المتحدة، فما هو إذن التضخم، وما هي أسباب أهميته إلى هذه الدرجة؟

التضخم هو معدل الزيادة في الأسعار على مدى فترة زمنية معينة. ويعتبر التضخم عادة مقياسا واسعا كالزيادة العامة في الأسعار أو الزيادة في تكلفة المعيشة في بلد ما. بيد أنه من الممكن احتسابه على نطاق أضيق - بالنسبة لبعض السلع، كالغذاء، أو بالنسبة للخدمات، كحلاقة الشعر مثلا. وأيا كان السياق، فإن التضخم يمثل مدى الغلاء الذي أصبحت عليه الأسعار بالنسبة للمجموعة المعنية من السلع و/ أو الخدمات على مدى فترة معينة، عادة ما تكون سنة واحدة.

قياس التضخم

تعتمد تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلكين على أسعار كثير من السلع والخدمات وحصص كل منها في ميزانية الأسر المعيشية. ولاحتساب متوسط تكلفة المعيشة للمستهلك، تجري الهيئات الحكومية مسح الأسر المعيشية لتحديد سلة من الأصناف الشائع شرائها، وتتبع تكلفة شراء هذه السلة على مر الزمن (تمثل مصروفات السكن، بما في ذلك الإيجار وأقساط الرهن العقاري، أكبر مكون من مكونات السلة الاستهلاكية الأمريكية). وتمثل تكلفة هذه السلة على مدى فترة زمنية معينة مقومة بالنسبة لسنة أساس معينة، مؤشر أسعار المستهلكين، وتمثل النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلكين على مدى فترة زمنية معينة تضخم الأسعار الاستهلاكية، وهو مقياس التضخم الأوسع استخداما. (على سبيل المثال، إذا كان مؤشر أسعار المستهلكين لسنة الأساس هو ١٠٠ والمؤشر الحالي ١١٠، يكون التضخم ١٠٪ على مدى الفترة).

ويركز التضخم الاستهلاكي الأساسي على الاتجاهات الأساسية والمستمرة في التضخم عن طريق استبعاد الأسعار التي تحددها الحكومة والأسعار الأكثر تقلبا لمنتجات كالغذاء والطاقة، التي تتأثر بأكبر قدر بالعوامل الموسمية أو ظروف العرض المؤقتة. ويخضع التضخم الأساسي أيضا لمراقبة عن كثب من جانب صانعي السياسات. ويتطلب احتساب المعدل الإجمالي للتضخم - لبلد ما مثلا، وليس للمستهلكين فقط - مؤشرا له نطاق تغطية أعرض مثل خفض إجمالي الناتج المحلي.

وفي الغالب يجري الحفاظ على ثبات سلة مؤشر أسعار المستهلكين على مدى الوقت للحفاظ على الاتساق، لكن يجري ضبطه من وقت لآخر لكي يعكس أنماط الاستهلاك المتغيرة - على سبيل المثال ليشمل السلع التكنولوجية المتقدمة الجديدة، واستبدال أصناف لم تعد تشتري على نطاق واسع. ونظرا لأن عناصر مخفض إجمالي الناتج المحلي تبين كيف تتغير الأسعار في المتوسط على مر الزمن بالنسبة لكل ما يتم إنتاجه في اقتصاد ما، فإنها تختلف كل عام وتكون أحدث عهدا من سلة مؤشر أسعار المستهلكين التي تكون ثابتة في معظمها. ومن جهة أخرى يشمل مخفض التضخم بنودا غير استهلاكية (كالإنفاق العسكري). ولذلك فهو لا يعتبر مقياسا جيدا لتكلفة المعيشة.

الجيد والرديء

ما دام الدخل الاسمي للأسر، الذي تتقاضاه بالنقود الحالية لا يزيد بمقدار زيادة الأسعار، فإن حالها سيظل أسوأ؛ لأنها لا تستطيع سوى شراء أشياء أقل. وبعبارة أخرى، فإن قدرتها الشرائية - أي دخلها الحقيقي المعدل باستبعاد التضخم - ينخفض. ويعتبر الدخل الحقيقي مقياسا بديلا لمستوى المعيشة، فعندما ترتفع الدخل الحقيقية، يرتفع مستوى المعيشة أيضا والعكس بالعكس.

وعلى مستوى الواقع، تتغير الأسعار بوتيرات متباينة. فبعضها، كأسعار السلع المتداولة، تتغير كل يوم، وغيرها، كالأجور التي تحددها عقود، تأخذ وقتا أطول لتصبحها (أو تكون «جامدة» بالمصطلح الاقتصادي). وفي ظل بيئة تضخمية، تؤدي الأسعار المتزايدة بشكل غير متكافئ حتما إلى تخفيض القوة الشرائية لبعض المستهلكين، وهذا التآكل في الدخل الحقيقي هو أكبر تكلفة بمفردها للتضخم.

كذلك نجد أن التضخم قد يشوه أيضا القوة الشرائية على مر الزمن بالنسبة لمن يقبضون أو يدفعون أسعار فائدة ثابتة. خذ مثلا المتقاعد الذين يقبضون زيادة سنوية ثابتة بنسبة ٥٪ في رواتب تقاعدهم. فلو زاد التضخم على ٥٪ لانخفضت القوة الشرائية للمتقاعدين. ومن جهة أخرى، سوف يستفيد المقترض الذي يدفع قسط رهن عقاري بسعر فائدة ثابت قدره ٥٪ من التضخم بنسبة ٥٪ لأن سعر الفائدة الحقيقي (السعر الاسمي ناقصا معدل التضخم) سيصبح صفرا؛ بل أن خدمة هذا الدين ستكون أسهل لو كان التضخم أعلى من ذلك، ما دام دخل المقترض متماشيا مع التضخم. وبالطبع، فإن دخل المقرض سيتعرض للمخاطر، وإلى المدى الذي لا يدخل فيه التضخم بعين الاعتبار في حساب أسعار الفائدة الاسمية، يكسب البعض قوة شرائية ويخسر البعض الآخر.

والحقيقة أن كثيرا من البلدان أخذ بخناقها التضخم المرتفع، وفي بعض الحالات التضخم الجامح، بنسبة ١٠٠٪ أو أكثر في العام. ففي عام ٢٠٠٨،

تعرضت زيمبابوي لواقعة من أسوأ حالات التضخم الجامع على الإطلاق، بتضخم سنوي بلغت تقديراته نقطة واحدة من ٥٠٠ مليار٪. ومثل هذه المستويات المرتفعة من التضخم كانت دوما كارثية، وكان ينبغي للبلدان أن تتخذ تدابير صعبة ومؤلمة على صعيد السياسات لإعادة التضخم إلى مستويات معقولة، أحيانا بالتخلي عن عملتها الوطنية، مثلما فعلت زيمبابوي.

ورغم أن التضخم المرتفع يضر بالاقتصاد، فإن الانكماش وامتصاص التضخم، أو هبوط الأسعار هو أيضا غير مستصوب. فعندما تنخفض الأسعار يؤجل المستهلكون شراء ما يحتاجونه إن استطاعوا، على أمل الحصول على أسعار أكثر انخفاضا مستقبلا. وبالنسبة للاقتصاد، فإن هذا يعني انخفاضا في النشاط الاقتصادي، وانخفاضا فيما يولده المنتجون من دخل، وانخفاضا في النمو الاقتصادي. واليابان أحد البلدان التي لم يتحقق فيها أي نمو اقتصادي تقريبا لفترة طويلة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانكماش. وكانت الحيلولة دون الانكماش أثناء الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٧ من بين الأسباب التي دعت الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنوك مركزية أخرى في شتى أنحاء العالم إلى المحافظة على انخفاض أسعار الفائدة لمدة مطولة، ووضعت سياسات نقدية أخرى لضمان توافر قدر كبير من السيولة في النظام المالي. واليوم، يشهد التضخم العالمي واحدا من أدنى مستوياته منذ أوائل الستينات من القرن العشرين، ويرجع ذلك في شق منه إلى الأزمة المالية.

على صانعي السياسات أن يحققوا التوازن الصحيح بين دعم الطلب والنمو عند الضرورة دون الإفراط في تنشيط الاقتصاد والتسبب في التضخم.

ويرى معظم الخبراء الاقتصاديين الآن أن التضخم المنخفض والثابت - والأهم من ذلك محدد المسار - يصلح لأي اقتصاد. فإذا كان التضخم منخفضا، ومحدد المسار، كان من الأسهل احتواؤه في عقود يجري تصحيحها وفقا للأسعار وفي أسعار الفائدة، الأمر الذي يخفف من وقعه الباعث على التشويه. وعلاوة على ذلك، فإن معرفة المستهلكين بأن الأسعار سوف ترتفع ارتفاعا طفيفا في المستقبل، يوفر لهم حافزا لشراء احتياجاتهم عاجلا، وهو ما يعزز النشاط الاقتصادي. وقد جعلت بنوك مركزية كثيرة هدفها الأساسي المتعلق بالسياسات هو الإبقاء على التضخم منخفضا ومستقرا، وهي سياسة تسمى «استهداف التضخم» (راجع مقال: «استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين» في هذا العدد).

ما أسباب التضخم؟

غالبا ما تكون نوبات التضخم المرتفع التي تدوم طويلا هي نتيجة للسياسة النقدية المتراخية. فإذا زاد العرض النقدي زيادة أكبر مما ينبغي بالنسبة لحجم اقتصاد ما، تناقصت قيمة وحدة العملة، وبعبارة أخرى تهبط قوتها الشرائية، وترتفع الأسعار. وتسمى هذه العلاقة بين عرض النقود وحجم الاقتصاد «النظرية الكمية للنقود»، وهي واحدة من أقدم الفرضيات في علم الاقتصاد.

وقد تكون الضغوط على جانب العرض أو الطلب من الاقتصاد باعثة على التضخم. و«صدمة العرض» المعطلة للإنتاج، كالكوارث الطبيعية، أو التي ترفع

تكلفة الإنتاج، كارتفاع أسعار النفط، يمكن أن تقلل من العرض الإجمالي، وتؤدي إلى التضخم «الناشئ عن الطلب»، ينبع فيه الدافع إلى زيادة الأسعار من تعطل في العرض. وقد كان تضخم الغذاء والوقود في عام ٢٠٠٨ مثل هذه الحالة بالنسبة للاقتصاد العالمي - حيث انتقل الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود من بلد إلى آخر بفعل التجارة. وعلى النقيض من ذلك، من شأن «صدمة الطلب» كتنشيط أسواق الأوراق المالية بعد ركودها، أو «السياسات التوسعية»، كالتي يقوم بموجبها بنك مركزي بخفض أسعار الفائدة، أو تقوم حكومة ما بزيادة الإنفاق، أن تقوي الطلب والنمو الاقتصادي الإجمالي بصورة مؤقتة. ورغم ذلك، فإنه لو تجاوزت هذه الزيادة في الطلب القدرة الإنتاجية لاقتصاد ما، لانعكس ما ينتج من ضغط على الموارد في تضخم «الناشئ عن الطلب». ويجب على صانعي السياسات أن يحققوا التوازن الصحيح بين تدعيم الطلب والنمو عند الضرورة دون الإفراط في تنشيط الاقتصاد والتسبب في التضخم.

وتضطلع التوقعات أيضا بدور رئيسي في تحديد التضخم. فإذا توقع الناس أو الشركات ارتفاعا في الأسعار، فإنهم يدخلون هذه التوقعات ضمن مساومات بشأن الأجور، وتصحيحات أسعار العقود (كالزيادات التلقائية في الإيجارات). ويؤدي هذا السلوك إلى تحديد التضخم خلال الفترة التالية؛ فبمجرد أن تنفذ العقود أو ترتفع الأجور أو الأسعار حسب المتفق عليه، تتحقق التوقعات من تلقاء ذاتها. وما دام الناس يبنون توقعاتهم على الماضي القريب، فإن التضخم سوف يسير على المنوال نفسه مع مرور الزمن، وهو ما يسفر عن القصور الذاتي للتضخم.

كيف يتعامل صانعو السياسات مع التضخم؟

تتوقف المجموعة الصحيحة من سياسات مكافحة التضخم، أي تلك الرامية إلى تخفيض التضخم، على أسباب التضخم. فإذا بلغ الاقتصاد فورة نشاطه، قد تلجأ البنوك المركزية - لو كانت ملتزمة بضمان استقرار الأسعار - إلى تنفيذ سياسات انكماشية تكبح جماح الطلب، عادة عن طريق رفع أسعار الفائدة. وقد أثر بعض مسؤولي البنوك المركزية، بدرجات متفاوتة من النجاح، فرض الانضباط النقدي بربط سعر الصرف - عن طريق ربط عملتها بعملة أخرى، وبالتالي ربط سياستها النقدية بسياسة ذلك البلد الذي ربطت نفسها به. بيد أنه عندما يكون التضخم مدفوعا بتطورات عالمية وليست محلية، فقد لا تفيد مثل هذه السياسات. ففي عام ٢٠٠٨، عندما ارتفع التضخم عبر العالم عقب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، سمحت بلدان كثيرة للأسعار العالمية المرتفعة بالنفاذ إلى الاقتصاد المحلي. وفي بعض الحالات قد تقوم الحكومة بتحديد الأسعار بصورة مباشرة (كما فعل بعضها للحيلولة دون نفاذ أسعار الغذاء والوقود العالمية إليها). وعادة ما تسفر مثل هذه التدابير الإدارية لتحديد الأسعار عن تحمل الحكومة فواتير دعم ضخمة لتعويض المنتجين عن الخسارة في دخلهم.

ويركز مسؤولو البنوك المركزية بشكل متزايد إلى قدرتهم على التأثير في توقعات التضخم كأداة لخفضه. ويعلم صانعو السياسات عن عزمهم على المحافظة مؤقتا على انخفاض النشاط الاقتصادي بغية تخفيض التضخم، على أمل التأثير في التوقعات ومكون التضخم المتأصل في صلب العقود. وكلما زادت ما تتمتع به البنوك المركزية من مصداقية، عظم تأثير تصريحاتها عن توقعات التضخم. ■

سيد أونر خبيرة اقتصادية في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.